مجتمع

بنغلاديش تحث الجامعات على إغلاق أبوابها

حثت سلطات بنغلادش جميع الجامعات على إغلاق أبوابها، الأربعاء، وإخلاء المهاجع حتى إشعار آخر، حفاظاً على سلامة الطلاب، بعد مقتل ستة أشخاص على الأقل في احتجاجات عنيفة. امتثلت بعض الجامعات، لكن بعضها الآخر، ومنها الجامعة التي كانت بؤرة أعمال العنف، ما زالت تبحث كيفية الرد. وتخضع جامعات بنغلادش لإدارات مستقلة، لذا ليس لطلب الحكومة أي قوة قانونية. وشهدت عدة جامعات، الأربعاء، احتجاجات أدت إلى انتشار الشرطة، بينما قامت قوات شبه عسكرية بدوريات في شوارع المدن الكبرى. (أسوشييتد برس)

مصرع خمسة بانهيار منجم ذهب في كينيا

قال مسؤول محلي في كينيا، إن ما لا يقل عن خمسة أشخاص لاقوا حتفهم وأُصيب آخرون بعدما انهار منجم غير رسمي للتنقيب عن الذهب، مما تسبب في دفنهم أحياء. وأغلقت السلطات منجم هيلو قرب الحدود الإثيوبية في مارس/آذار الماضي، بعد مقتل عدد من الأشخاص في اشتباكات بين السكان بسبب خلافات بشأن دخول المنطقة، لكن عمالاً واصلوا الحفر في ذات الموقع. وفي ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، قاموا بالحفر، وانهار المنجم. وفي مايو/أيار الماضي، لقي خمسة عمال مناجم حتفهم في واقعة مماثلة في المنجم ذاته. (رويترز)

جراح واحد للتجميل في غزة

لم تتسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في تدمير مباني المستشفيات والمرافق الصحية وأجهزتها فحسب، بل استهدفت أيضاً طواقمها الطبية، واستشهد أكثر من 500 من العاملين في مجال الرعاية الصحية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بحسب الأمم المتحدة. ويُعدّ الطبيب حسن حمدان أحد جراحي التجميل القلائل في غزة، الذي استشهد في وقت سابق من يوليو/ تموز الجاري في غارة جوية إسرائيلية، برفقة زوجته وابنه وابنتيه وزوجة ابنه وصهره وستة أحفاد وشخص آخر، بينما كانت أسرته تلجأ إلى منطقة أعلنها جيش الاحتلال «آمنة».

ولم يبقَ بعد وفاة حمدان سوى اختصاصي واحد آخر في مجال جراحة التجميل والترميم في غزة. وتعيّن على أطباء آخرين أن يتعلموا مهارات خياطة الجروح الكبيرة في أثناء العمل، وسط تدفق موجات يومية من المرضى المحتاجين لمهاراتهم، وهو ما شهده الدكتور آدم الحموي، جراح التجميل السابق في الجيش الأميركي، بنفسه في أثناء عمله في غزة ضمن فريق طبي دولي جاء لمساعدة العاملين الصحيين في القطاع، وقال إن اثنين من زملائه في المستشفى استشهدا في غارات على منزليهما في أثناء وجوده هناك. وقال الحموي، الذي تطوع في غزة في مايو/ أيار الماضي، إن جراحاً عاماً في المستشفى أراد أن يساهم في سد العجز في جرّاحي التجميل، لكنه لم يتلقّ أي تدريب خاص. وتطوع معه خمسة من طلاب كلية الطب، مضيفاً أنهم «يبذلون جهدهم لسد الفجوة».

(أسوشييتد برس)

الجراح عصام ابو عجوة يعود إلى العمل بعد إفراج الاحتلال عنه (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

أطفال أفغانستان ضحايا تلوث الهواء

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تعرض أطفال أفغانستان لعقود لتداعيات الحروب المتكررة في البلاد، والتأثيرات الناجمة عنها، كما كان للوضع المعيشي الهش وقلة الوعي لدى الآباء والأمهات وغيرها من العوامل الاجتماعية تأثيرات كبيرة على حياة الكثير منهم، فاضطر كثيرون إلى الانخراط في سوق العمل، ولم تكن تتوفر لهم الرعاية الصحية أو فرص التعليم المناسبة، وصولاً إلى تأثرهم بتلوث المياه والهواء. وكشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، في بيان في 24 يونيو/حزيران الماضي، أن 40% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفغانستان سببها تلوث الهواء والأمراض الناجمة عن ذلك، مؤكدة أن الأطفال يتأثرون بتلوث الهواء أكثر من تأثر الكبار. وفي عام 2019، أكدت المنظمة الأممية أن نحو 37 ألف شخص يلقون حتفهم سنوياً في أفغانستان نتيجة الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء.

ويقول الأخصائي في أمراض الصدر، خير أحمد، لـ«العربي الجديد»، إن «الكثير من أمراض الصدر والحنجرة تنجم عن تلوث الهواء، مثل ضيق النفس والتهاب الصدر، فضلاً عن أمراض القلب والرئة، وأمراض العينين، والمشكلة أنه لا يوجد وعي لدى المواطن كي يقي نفسه من هذه الأمراض، كما لا توجد خطوات رسمية جادة للتصدي للأعمال التي تؤدي إلى تلوث الهواء».

يضيف أحمد: «تتفاقم المشكلة في المدن الرئيسية خلال فصل الشتاء، إذ يحرق المواطنون أغراضهم القديمة بغرض التدفئة، مثل الكارتون والبلاستيك والأحذية والملابس، كما يستخدم الفحم غير النقي، ما يؤدي إلى تلوث الهواء بشكل كبير، خاصة في المناطق الباردة كالعاصمة كابول، وفي هذا الموسم تصبح أعداد المرضى بالآلاف، والكثير منهم من الأطفال بسبب ضعف المناعة لديهم، إضافة إلى عدم توفر الغذاء المناسب أو الرعاية الصحية الكافية، وهم بالتالي يدفعون الثمن الأكبر كضحايا لتلوث الهواء».

يتابع الطبيب الأفغاني: «ما رصدته منظمة يونيسف حول وفيات الأطفال من جراء تلوث الهواء صحيح، والأعداد ستكون أكبر إذا أضيفت إليها وفيات تلوث المياه. قامت حكومة طالبان ببعض الخطوات لمواجهة الأزمة، لكن هناك حاجة إلى المزيد، وتعاون المواطنين ضروري، وينبغي على سلطات الأحياء منع حرق المواد غير الصحية، وفرض عقوبات لمنع قيام المواطنين بذلك، وغيرها من الخطوات. المشكلة أن المواطن لا يتعاون، والحكومة لا تستطيع استخدام القوة مع الجميع، ولا يمكنها إغلاق المحال والمطاعم المخالفة، أو مراقبة جميع المنازل». ومن بين الخطوات التي اتخذتها حكومة طالبان هذا العام من أجل الحفاظ على البيئة، عدم السماح بذبح الحيوانات داخل المدن، أو داخل المناطق السكنية، وفي عيد الأضحى الماضي، منعت بلدية كابول وجميع البلديات المواطنين من الذبح داخل المدن، وعينت أماكن خاصة في كل ضاحية لذبح الأضاحي، كما أن هناك اهتمام كبير بجمع المخلفات المنزلية، وتنظيف الشوارع والأسواق.

يقول عبد الكبير خان، وهو أحد سكان منطقة خيرخانه في العاصمة كابول، لـ«العربي الجديد»: «نرحب بقرارات الحكومة الهادفة إلى الحفاظ على البيئة وعدم تلويث الهواء، مع أن فيها بعض التضييق على المواطنين، لكنها في نهاية المطاف تصب في مصلحتنا، وعلينا أن نقبل بها، وأن نتعاون مع الحكومة لتحقيق صالح الجميع، المشكلة الأساسية أن كثرا من المواطنين يرفضون التعاون، وتضطر الحكومة أحياناً لاستخدام القوة من أجل تنفيذ القرارات التي تعنى بالحفاظ على البيئة، رغم أننا في النهاية ندفع الثمن، وأطفالنا يتأثرون بالتلوث».

ويعتقد كثيرون أن الأوضاع في المناطق الريفية أفضل منها في المدن، لكن الأمراض الناجمة عن تلوث البيئة موجودة بكثرة، وربما لأسباب مختلفة عن الأسباب القائمة في المدن.

يعمل الطبيب عبد الله مجاهد، في عدد من المديريات الريفية بولاية ننغرهار، ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن «الأخطار الناتجة عن تلوث الهواء تقف خلفها عوامل عدة، من بينها الفقر والجهل، فضلاً عن قلة وسائل التوعية بضرورة توفير وسائل الوقاية اللازمة، وعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية، على سبيل المثال، أثناء مواسم الحصاد المختلفة يكون هناك تلوث كبير في الهواء بسبب تصاعد الغبار والأدخنة، وآلاف الناس يشتغلون في ذلك الجو الملوث من دون أي إجراءات وقائية أو وسائل حماية».

تفشي الأمراض الصدرية

يؤدي تفاقم التلوث في أفغانستان إلى زيادة انتشار أمراض الصدر والرئة والحنجرة، خصوصاً بين سكان الأرياف، وجميع من يعملون في الحقول عموماً، ويطالب أطباء ومختصون بالعمل على توعية المواطنين على تلك المخاطر، ويطالبون الناس باتباع التوجيهات الحكومية، والتعاون لمواجهة تزايد تلوث الهواء.

تحقيق

مدارس غزة

الاحتلال يكرر قتل وترهيب النازحين

أصبح التواجد في مدارس الإيواء مصدر خطر على النازحين في ظل تركيز الاحتلال على استهدافها، حتى أن بعضهم باتوا يفضلون مناطق الخيام عليها

تشييع أحد شهداء مجزرة مدرسة الرازي (محمد الحجار)

غزة ـ **أمجد ياغي**

قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي 6 مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خلال الأيام العشرة الماضية، كان آخرها مدرسة «صلاح الدين» في حي الرمال بوسط مدينة غزة، ظهر الأربعاء، وقبلها مدرسة «الرازي» التي كانت تأوي آلاف النازحين في مخيم النصيرات بوسط قطاع غزة، ظهر الثلاثاء، ومدرسة العودة ببلدة عبسان الكبيرة شرق مدينة خانيونس، في التاسع من يوليو/تموز، وكلها مدارس تتشارك الوكالة الأممية إحداثياتها مع جيش الاحتلال.

وصباح الأربعاء، ارتفع عدد شهداء مجزرة مدرسة الرازي إلى 23 شهيداً و75 جريحاً، في حين تقدر «أونروا» عدد الشهداء الذين قتلهم قصف الاحتلال داخل مدارسها بـ540 شهيداً، وجميعهم كانوا نازحين يحتمون بالمرافق التي ترفع علم الأمم المتحدة، وبعضهم نزح إليها منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما رصدت الوكالة أكثر من 1650 مصاباً خلال تلك الاستهدافات، والمئات منهم أصبحوا من ذوي الإعاقة. وبعد استهداف مدرسة الرازي، أكدت وكالة «أونروا» في بيان، أن نحو 70% من مدارسها في قطاع غزة جرى استهدافها منذ بدء العدوان، وذكر البيان أن أكثر من 95% من هذه المدارس كانت تستخدم كملاجئ حين استهدافها القصف الإسرائيلي، وأنه بعد استهداف ثلاث مدارس خلال الشهر الماضي، جرى إرسال بيانات وإحداثيات كل المدارس إلى سلطات الاحتلال، مع المطالبة بحمايتها باعتبارها مرافق أممية، لكن 5 مدارس تابعة للوكالة تم استهدافها بعد ذلك. وفي عدد من الوقائع، قام الاحتلال بتعمد قصف ساحات المدارس من دون سابق إنذار، كما حصل في مدرسة ذكور النصيرات الإعدادية في السادس من يونيو/حزيران الماضي، وهي سياسة إسرائيلية يعتبرها كثيرون محاولة لإجبار النازحين على إخلاء مراكز النزوح حتى يتثنى للطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع مراقبة تحركات عناصر المقاومة، خصوصاً في المناطق المزدحمة مثل منطقة المواصي ومخيمات اللاجئين. وغادر عدد من النازحين مدرسة الرازي باتجاه مخيم دير البلح، وافترشت النساء منهم ساحة مدرسة بنات دير البلح الإعدادية، رغم أنها مكتظة بالنازحين، بينما نصب الرجال خياماً بالقرب من أحد الشوارع الرئيسية. من بين هؤلاء مالك دياب الذي استشهد عدد من أفراد عائلته في المجزرة الأخيرة، والذي يؤكد أنه اصطحب زوجته وأطفاله الثلاثة إلى المدرسة، بينما لم يجد بديلاً عن الخيمة كون منازل أقاربه في مدينة دير البلح وفي مخيم النصيرات ممتلئة بالنازحين. يقول دياب لـ«العربي الجديد»: «أصيب ابني الأصغر يزن (4 سنوات) في المجزرة، ولولا ستر الله لكانت إصابته قاتلة، عندما قررنا المغادرة، وبدأت البحث عن مكان للنزوح، ولما لم نجد مكاناً، قررنا الذهاب إلى مدرسة بنات دير البلح، أدرك أن المدرسة معرضة للقصف مثل مدرسة الرازي، لكن ليس لدينا حلول، وكل مكان في قطاع غزة معرض للقصف. أصبحت المدارس مكاناً لانتظار الموت، وندعو الله ألا يتم قصفها لأن جميع من فيها من النساء والمسنين والأطفال. تحدثنا مع موظفي أونروا، فأخبرونا أن علينا توفير الحماية لأنفسنا، وأنهم لا يملكون فعل شيء لحمايتنا».

وكانت مدرسة أبو عريبان على موعد مع مجزرة يوم الأحد 14 يوليو، وبلغ عدد الشهداء فيها 22 شهيداً، إضافة إلى 102 من الجرحى، ما دفع النازحين إلى مغادرتها، ولا يزال أكثرهم يبحثون عن مأوى جديد في مناطق الخيام، أو على شاطئ البحر. أصيب أربعة من أبناء محمد العبيد (60 سنة) في المجزرة، وخضع ابنه الأصغر محمد لعملية جراحية في مستشفى شهداء الأقصى لبتر ساقه، وعندما استيقظ لم يكن يدري ما حصل له، وأصيب بصدمة حين أدرك بتر ساقه، وهو يخضع حالياً للعلاج، وتتطلب حالته نقله للعلاج في الخارج للتعامل مع الالتهابات التي أصيب بها في منطقة الحوض وتفسخ العضلات. يقول العبيد لـ«العربي الجديد»: «أغلب النازحين في المدرسة جاءوا من شمال القطاع، وأنا نازح من قرية أم النصر في أقصى الشمال. أطلق الاحتلال عبر طائراته الحربية صاروخين باتجاه الصفوف المكتظة، ما أدى إلى تناثر أشلاء الشهداء في محيط المدرسة، وقد عثرنا بعد يوم على المجزرة على ساق ابني المبتورة، والتي تعرفنا عليها من الحذاء المهترئ الذي كان يرتديه، وقمنا بدفنها من دون علمه». يضيف: «هذه المجزرة تسببت بأعداد كبيرة من حالات البتر والحروق، فانفجار الصاروخ خلف حريقاً، ونقلنا العدد الأكبر من الشهداء والمصابين إلى مستشفى العودة في مخيم النصيرات، وهناك عجزت الطواقم الطبية عن التعامل مع عدد من المصابين، بمن فيهم ابني، والذي كان على حافة الموت لأن إحدى الشظايا دخلت صدره، وكانت قريبة من القلب فنقلناه سريعاً إلى مستشفى شهداء الأقصى. أقيم حالياً في المستشفى، وأنام في خيمة كي أبقى قريباً من ابني المصاب، وأتطلع لتحسنه لنغادر المستشفى، حتى لو إلى خيمة على شاطئ البحر. لا مكان آمن، ولا الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي يقومون بحمايتنا، وأصبحنا نشعر أن وجودنا في المدارس خطر على حياتنا، وربما أخطر من البقاء في منازلنا الحدودية».

ويتابع الاحتلال قصف المناطق التي يصنفها بـ«الحمراء» باعتبار أنها مناطق قتال رغم وجود العديد من النازحين، خصوصاً في مدارس تلك المناطق، إذ قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مدرسة عبد الفتاح حمود في حي التفاح بمدينة غزة في 25 يونيو/حزيران الماضي، ما أسفر عن استشهاد 13 وإصابة أكثر من 50، كما قصف الاحتلال مدرسة «موسى بن نصير» الحكومية في مدينة غزة في الرابع من يوليو، مما تسبب في استشهاد 5 وإصابة 15 آخرين. أصيب خمسة من أفراد عائلة كرم اللولو خلال نزوحهم بعد قصف مدرسة «موسى بن نصير»، وهو يؤكد أن غالبية مدارس مدينة غزة تعرضت لتصدعات متباينة، وبعضها تضرر بقوة، وأصبحت العائلات تخشى البقاء فيها. يقول لـ«العربي الجديد»: «أصبحنا نخاف من اللجوء إلى المدارس، حتى أن الأطفال يبكون ويطلبون الابتعاد عنها. نتنقل حالياً بين حي الرمال وحي النصر، ونعيش في منازل مدمرة جزئياً، ولا نستطيع النزوح جنوباً لأننا نخشى الاعتقال على الحاجز الإسرائيلي».

70% من مدارس «أونروا» في قطاع غزة جرى استهدافها منذ بدء العدوان

أطول سلسلة استهدافات

خلال الشهر الأخير وحده، استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي 15 مدرسة كانت تؤوي نازحين في أنحاء قطاع غزة، من بينها 11 مدرسة تتبع وكالة «أونروا»، والتي أكدت أن هذه تعد أطول سلسلة استهدافات لمؤسسات أممية في أي مكان بالعالم منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، ما أفقد تلك المؤسسات صفة الحماية الدولية.

إيكولوجيا

عنصرية بيئية

محمد احمد الفيلابي

ليست الأرقام وحدها التي تصدم في السودان، بل وجوه من يوردونها في أسى ممزوج بالخوف من آثار متلازمة التلوث والاستنزاف والتدمير البيئي، فالنفط والذهب من الموارد التي تؤدي إلى مشكلات بيئية كفيلة بتحويل بوصلة أهل الاقتصاد والسياسة نحو التخطيط التنموي المستدام تحقيقاً للأمن البيئي والعدالة البيئية، والحفاظ على أغلى الموارد المتمثلة في الأرض والإنسان.

وتتجسد العدالة البيئية في اتخاذ إجراءات قانونية تحول دون نشوء بؤر للتلوث في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة. ولأن العدالة البيئية ترتبط بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، يكون ما يحدث في مناطق استخراج البترول وتكريره، وحقول التنقيب عن الذهب هو الأقرب إلى مفهوم حديث بدأ ظهوره في أدبيات البيئة وحقوق الإنسان، وهو «التمييز العنصري البيئي»، والذي يعرفه زعيم الحقوق المدنية الأميركية الأفريقية، بنيامين شافيس، بأنه «التمييز العنصري في صنع السياسات البيئية، وإنفاذ الأنظمة والقوانين والاستهداف المتعمد لمجتمعات الأقليات في مرافق النفايات السامة».

بدأ استخدام المصطلح في عام 1990 حين التقى عدد من العلماء وصانعو السياسات لمناقشة العلاقة بين العنصرية والبيئة في مؤتمر بكلية الموارد الطبيعية بجامعة ميشيغن. كان المصطلح السابق هو «الإنصاف البيئي»، والذي ظهر في أواخر الثمانينيات لوصف الحركة المتنامية لمعالجة التفاوتات العنصرية والجنسية والطبقية.

وتزايدت في السنوات الأخيرة شكاوى سكان قرى شمال العاصمة الخرطوم من الآثار المتفاقمة لمصفى تكرير البترول بعد ملاحظة تزايد عدد حالات الإجهاض، والتشوهات الخلقية للمواليد، وتزايد الإصابات بالسرطان والفشل الكلوي، وأمراض الصدر. وهناك اتفاق على أن الأمر لا يحتاج إلى بحث بقدر ما يحتاج إلى دراسة علمية تضع المسؤولين أمام الحقائق الكارثية، وتطرح الحلول. في مقابل الإنكار والصمت، تعلن اللجنة الوطنية لمناصرة البيئة منذ سنوات، حقائق كارثية تشهدها محلية التضامن بجنوب كردفان، من جراء تأثيرات شركات التنقيب عن الذهب، منها تسجيل المئات من حالات الإجهاض، وحالات التشوه الخلقي، ما أدى إلى إجراء تحقيق رسمي، لكن لم يتم الكشف عن نتائجه. الأمر الذي عده رئيس لجنة التحقيق، صديق تاور، متعمداً لحماية الشركات من المساءلة القانونية، مؤكداً أن الاستثمار أصبح بوابة لانتهاك سيادة البلاد. كون الشركات العاملة في مجالات النفط والذهب أجنبية، أو تعمل تحت غطاء محلي.

هذا ما كان يحدث قبل اندلاع الحرب، حين كان بالإمكان المراقبة، وحصر الأنشطة السالبة في نطاقات ضيقة، فكيف يكون الحال الآن، والعديد من أهل الشأن يصرون على أن الذهب أحد أسباب الأزمة.

(متخصص في شؤون البيئة)

موجة حارة تجتاح بلدان جنوب أوروبا

43 درجة مئوية في مدريد (أليكس لوبيز/ Getty)

وضعت وزارة الصحة الإيطالية 12 مدينة قيد تحذير شديد من الحر، الثلاثاء، بالتزامن مع اجتياح موجة من الهواء الساخن قادمة من أفريقيا جنوب أوروبا ومنطقة البلقان، ما دفع درجات الحرارة إلى أكثر من 40 درجة مئوية، مع توقعات أن تصل إلى 42 درجة يومي الأربعاء والخميس في عدة دول. وسجلت كرواتيا أعلى درجات حرارة على الإطلاق في منطقة البحر الأدرياتيكي، حيث وصلت درجات الحرارة إلى ما يقارب 30 درجة مئوية في مدينة دوبروفنيك (جنوب)، وهي الوجهة السياحية الأكثر شعبية في البلاد. وفي صربيا، أعلنت شركة الكهرباء الحكومية عن استهلاك قياسي، الثلاثاء، بسبب استخدام أجهزة تكييف الهواء. واتخذت السلطات في العديد من مدن جنوب أوروبا والبلقان إجراءات لرعاية كبار السن على وجه الخصوص. وتلقت أطقم الحماية المدنية نداءات لإخماد حرائق الغابات التي اندلعت في جنوب إيطاليا وشمال مقدونيا. وفي اليونان، أتاحت البلديات مساحات مكيفة للجمهور. وتم حظر بعض أشكال العمل في الهواء الطلق، مثل العمل اليدوي والتوصيل والبناء، خلال الفترة الأكثر سخونة في اليوم عندما تصل درجات الحرارة إلى 40 درجة مئوية. وقالت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية الإسبانية إن درجات الحرارة قد تصل إلى 44 درجة مئوية في حوض نهر الوادي الكبير الجنوبي في الأيام المقبلة. وفي ألبانيا، حيث كان من المتوقع أن تصل درجات الحرارة إلى 42 درجة مئوية، عثرت السلطات على رجل يبلغ من العمر 72 سنة ميتا بمزرعته في منطقة ميمالياي الواقعة على بعد 200 كيلومتر إلى جنوب العاصمة تيرانا. ويعتقد أن سبب الوفاة هو الحر الشديد. وفي تيرانا، بدت الشوارع والمقاهي شبه خاوية، وأدت درجات الحرارة المرتفعة والرياح إلى تأجيج حرائق غابات من الجنوب إلى الشمال خلال الأسابيع الأخيرة.

ورغم انخفاض درجات الحرارة نسبياً إلى 34 درجة مئوية، أصدرت بلدية إسطنبول الكبرى، الثلاثاء، تحذيراً من ارتفاع درجات الحرارة، ونصحت السكان، خاصة كبار السن والحوامل والأطفال والمرضى، بتجنب الخروج للشوارع بين الساعة العاشرة صباحاً والرابعة عصراً. وقالت إنها تتوقع استمرار ارتفاع درجات الحرارة في إسطنبول بشكل أعلى من المعدلات الموسمية بما يتراوح من ثلاث إلى ست درجات حتى 28 يوليو/ تموز الحالي. ونصحت المواطنين بتناول الكثير من السوائل، وارتداء ملابس خفيفة أو قطنية. وللأسبوع الثاني على التوالي، تقترب درجات الحرارة من 40 درجة مئوية في صربيا وكرواتيا والبوسنة. وسجلت مدينة موستار البوسنية ارتفاعاً لليوم السادس على التوالي.

ويتوقع خبراء الأرصاد الجوية وصول موجة الحر إلى ذروتها يوم الثلاثاء المقبل، ويقولون إنها ستتراجع ببطء مع نهاية الأسبوع.

(أسوشييتد برس)

ارتفاع الحرارة يفاقم التلوث في العراق

بغداد ـ **آدم محمود**

كرر خبراء عراقيون تحذيراتهم من زيادة نسب التلوث في البلاد جراء ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف الحالي؛ ما ينتج عنه مخاطر كبيرة على الإنسان والبيئة، لا سيما وأن البلاد حلت في المركز الثاني في قائمة أعلى دول العالم تلوثاً لعام 2023، وفق دراسة أعدتها شركة «آي كيو إير» السويسرية المعنية بقضايا تنقية الهواء، إذ سجل العراق تلوثاً بمقدار 80,1 ميكروغراماً في المتر المكعب. ويقول الخبير الجوي حسين صالح، لـ«العربي الجديد»، إن «العراق من بين أكثر المناطق حرارة في العالم خلال الصيف الحالي، وتشهد مناطق الجنوب منذ يونيو/حزيران الماضي، طقساً شديد الحرارة، ويتوقع ارتفاع درجات الحرارة إلى أرقام قياسية خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/آب». وقررت الحكومة العراقية في يونيو الماضي، تقليص ساعات العمل في المؤسسات الحكومية بواقع ساعة واحدة؛ بغرض التخفيف عن الموظفين، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. وأوضح بيان للحكومة، أن بدء الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية في كل المحافظات، عدا العاصمة بغداد، سيكون في السابعة صباحاً على أن ينتهي عند الساعة الواحدة ظهراً، وخوّلت المحافظين صلاحية تعطيل الدوام الرسمي بمحافظاتهم في الأيام التي تبلغ فيها الحرارة 50 درجة مئوية.

ويؤكد الخبير البيئي أحمد حسن لـ«العربي الجديد»، إن مخاطر ارتفاع درجات الحرارة كبيرة، لا سيما على البيئة؛ إذ تزيد من حجم التلوث لأسباب عدة، من بينها زيادة استخدام الطاقة عبر التشغيل المستمر لمولدات الكهرباء الأهلية التي تعمل بالوقود، جراء عدم قدرة الحكومة على تزويد السكان بالكهرباء على مدار اليوم، ما يزيد الملوثات في الأحياء السكنية. يضيف حسن: «ارتفاع درجات الحرارة يتسبب بتفاقم الحرائق التي تسهم في زيادة تلوث الهواء والمياه، كما تؤدي الحرارة العالية إلى زيادة معدلات تبخر المياه من الأنهار والبحيرات والسدود، ما يؤدي إلى تركيز الملوثات الذي يؤثر على جودة المياه، والعراق يعاني أساساً من شح المياه».

ويربط اخصائي الأمراض المعدية، عمار الحيالي، بين ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء وتلوث البيئة من جهة، وبين انتشار الأمراض من جهة ثانية؛ مؤكداً أن هذه الظروف المناخية تخلق بيئة مواتية لتكاثر البكتيريا والفيروسات والطفيليات، ما يزيد من تفشي الأمراض بين السكان. ويوضح الحيالي لـ«العربي الجديد»، أن «أمراض الصيف الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة تظهر بوضوح في المستشفيات والمراكز الصحية، وأبرزها أمراض الجهاز التنفسي، مثل الربو والتهاب الشعب الهوائية، إضافة إلى انتشار الإجهاد الحراري، وضربات الشمس، وزيادة التسمم الغذائي جراء فساد الأطعمة نتيجة تعطل أجهزة التبريد أو توقفها لفترات طويلة بسبب انقطاع الكهرباء، فضلاً عن مخاطر انتقال الأمراض المرتبطة بتلوث المياه مثل الكوليرا». ويشكو كثير من العراقيين من نقص كبير في الخدمات الحكومية، ومن تردي البنية التحتية التي تعاني الإهمال على مدار عقود عدة، وفي مقدمة الخدمات المتردية تراجع مساحات المتنزهات والحدائق، التي فضلاً عن توفيرها متنفساً متسعاً للسكان، فإنها تمثل درعاً للبيئة من زيادة التلوث وارتفاع درجات الحرارة. وفي حين تدعم دول عديدة عمليات التشجير، وبعضها يجري عبر حملات رسمية، لا توجد في العراق مثل هذه الحملات رغم أن التصحر ظاهر، ويتسارع على نحو يمثل تهديداً للمستقبل البيئي. يقول الخبير البيئي صالح الشمري لـ«العربي الجديد»: «يمثل التصحر تحدياً بيئياً كبيراً، وله تأثيرات سلبية متعددة على البيئة والزراعة وعلى المجتمعات المحلية». يضيف الشمري: «تتفاقم مشكلة التصحر في العراق بسبب العديد من العوامل، أهمها تغير المناخ، والاستخدام غير المستدام للأراضي، وإزالة البساتين والأشجار، والتعديات على الأراضي الزراعية، فضلاً عن تبعات الحروب، إضافة إلى تدهور الموارد المائية. التصحر يسهم كثيراً في التلوث، وهذا التلوث المتزايد لا يؤثر فقط على العراق، بل على الدول المحيطة، إذ تزايدت العواصف الترابية، وباتت تنتقل من العراق إلى الدول المجاورة».

يربط اطباء انتشار الأمراض بارتفاع درجات الحرارة وزيادة التلوث

ويدعو الشمري إلى «تعاون دولي لدعم العراق من أجل الوصول إلى حلول للحفاظ على بيئته التي تمثل جزءاً من البيئة الإقليمية والدولية»، محذراً من «كوارث بيئية ومخاطر عدة تهدد السكان، والزراعة، والمياه، والإنتاج الحيواني، والتنوع البيولوجي. ينبغي دعم العراق لتدارك التدهور البيئي الخطير الذي يعاني منه السكان».

مستويات تلوث مقلقة في بغداد (مرتضى السوداني/ الأناضول)

فشل مهمة ضبط حرارة الكوكب

باتت الكثير من الدول تستشعر العواقب المترتبة على تفاقم التغير المناخي، وتكافح من أجل ضبط الاحترار المتزايد، لكن الأمر يحتاج إلى موازنات

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يذكّر التطرّف المناخي المتفاقم حول العالم خبراء الطقس والبيئة بفشل دول العالم في الالتزام بسقف ارتفاع درجات الحرارة المقدر بـ 1,5 درجة مئوية، ويحذر كثيرين منهم من أن الهدف المناخي فات أوان الوصول إليه، رغم الاتفاقيات التي وقعت عليها الدول وتعهدت الالتزام بها منذ قمة كوبنهاغن «كوب 15» في 2009.

وتطاول تداعيات ارتفاع درجات الحرارة العالمية أنحاء الكوكب، فبعض الدول المكونة من جزر، مثل المالديف، مهددة بالاختفاء خلال بضعة عقود كونها منخفضة عن سطح البحر، وبعد تكرار التعهدات في القمم المناخية الدولية، خصوصاً في قمة باريس عام 2015، يبدو أن الدول الغنية تعاملت باستخفاف مع الأزمة، ولم تدعم الهدف الطموح لوقف الاحترار الذي بات تأثيره يهدد معظم البلدان، الغنية والفقيرة. وصلت درجات الحرارة في جنوب فرنسا، في بداية يوليو/ تموز الحالي، إلى نحو 38 درجة مئوية، وترافق ذلك مع أمطار غزيرة وعواصف رعدية، بينما بلغت درجات الحرارة في اسكندنافيا في أقصى شمال أوروبا القارة 14 درجة في المتوسط، مع عواصف وفيضانات غير معتادة. وليس الخبراء حالياً على يقين إن كانت البشرية تفعل ما يكفي لمحاصرة الأخطار المتزايدة الناتجة عن الطقس المتطرف والجفاف، ومن بينها تدمير المحاصيل، وانقراض أنواع حيوانية، وتدمير الشعب المرجانية، والآثار السلبية لذلك على صحة الإنسان، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر أمتاراً عدة بسبب ذوبان الجليد. في التطبيق العملي لمحاصرة الاحترار يصعب توزيع المسؤولية بالتساوي، فالدول الصناعية الغنية أكثر قدرة على إحداث تغييرات، بما فيها على مستويات اجتماعية واستهلاكية، بينما تبقى بلدان أخرى عرضة للتغيرات، كما هو الحال مع البلدان الأفريقية، حيث يتزايد الاحترار وما يرافقه من كوارث على الأمن الغذائي، والمنطقة القطبية الشمالية باتت تشهد ذوباناً متسارعاً للجليد مع ارتفاع الحرارة، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى البحار، ويهدّد مدناً ساطئية حول العالم. ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، يربط الخبراء والباحثون بين انبعاثات غازات الدفيئة والتغير المناخي، ويطالبون بالحد من تلك الانبعاثات، وفي عام 1992، وقعت معظم دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مستوى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتجنب التدخل البشري «الخطير» في النظام المناخي، وفي 1997، وقعت 193 دولة على «اتفاقية كيوتو» الخاصة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ناقش العلماء والسياسيون كيفية تجنب التغيرات المناخية الكارثية، ووضعوا هدفاً يجعل سقف الزيادة درجتين بحد أقصى، مقارنة مع الفترة التي سبقت عصر التصنيع.

وساهمت قمة باريس للمناخ (كوب 21) في زيادة الذعر العالمي من التغيرات المناخية، وتقرر أن تقوم لجنة المناخ التابعة للأمم المتحدة (IPCC) بإعداد تقرير حول عواقب ارتفاع درجات الحرارة. بدا الالتزام جيداً من الناحية النظرية، وفقاً لخبراء الأمم المتحدة. لكن على مستوى الدول الفقيرة، فإن الأمر يتطلب استثمارات ضخمة، وإعادة هيكلة للمجتمعات لمجاراة مخططات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى النصف بحلول عام 2030.

وانتج غياب تعاون عالمي على تحمل مسؤوليات التحول الأخضر حالة مناقضة لهدف اتفاق باريس، وبدلاً من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، زادت تلك الانبعاثات بأكثر من مليار طن. في قمة «كوب 28»، العام الماضي، وافقت الدول على التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وإعادة الالتزام بسقف 1,5 درجة مئوية. رغم ذلك، سجلت تقارير دولية أن 2023 كان العام الأكثر دفئاً على الإطلاق، واعتبر شهر يوليو/ تموز 2023 الأكثر دفئاً منذ 120 ألف سنة.

وتشير تقديرات حديثة لمنظمة الأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة (WMO) إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى طقس دافئ غير مسبوق خلال السنوات الخمس المقبلة. ويرى متخصصون أن البشرية تواجه بنسبة 80 في المائة خطر أن تتجاوز متوسط زيادة الحرارة بين 2024 و2028 سقف 1,5 درجة، ويرجح بعضهم أن تواجه البشرية سنة تعتبر الأكثر احتراراً على الإطلاق بين عامي 2024 و2028. ويحذر الخبراء من أن الأرض تتجه نحو ارتفاع درجات الحرارة بنحو ثلاث درجات بحلول عام 2100. ما يهدد بعض الدول والمجتمعات بكوارث جدية بسبب الجفاف، وبعضها يعاني بالفعل من تطرف مناخي غير مسبوق. ما دعا أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، إلى التحذير في يونيو/ حزيران الماضي، من خطورة عدم اكتراث بعض دول العالم بالتغيرات المناخية، وأن ذلك يهدد كوكبنا.

تغير المناخ سيؤدي إلى طقس دافئ غير مسبوق خلال السنوات الخمس المقبلة

العدالة المناخية غائبة حول العالم (غلين هانتز/ Getty)

هكذا تخفف عنها شدة الحر في نيويورك بأميركا (سلكوك آكار/ الأناضول)

الموت حَرّاً

تغير المناخ يزيد أعداد الوفيات

أظهرت بيانات أولية نشرتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أنّ الأسبوع الأول من يوليو/ تموز الجاري هو أشد الأسابيع حرّاً على الإطلاق هذا العام نتيجة تغير المناخ، محذرةً من المقبل. كما شهد العالم في شهر يونيو/ حزيران الماضي ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة، مسجلاً رقماً قياسياً جديداً للشهر الثالث عشر على التوالي. وكان العالم قد شهد سلسلة مماثلة من الارتفاعات القياسية في درجات الحرارة خلال عامي 2015 و2016.

بصورة شبه يومية، يموت العديد من الأشخاص جراء ارتفاع درجات الحرارة وحرائق الغابات. في هذا الإطار، يظهر مؤشر خسائر درجة الحرارة بين البشر، في نتائج دراسة نشرتها مجلة «نيتشر» العلمية، أن 61 ألف شخص في أوروبا توفوا في صيف عام 2022 لأسباب مرتبطة بدرجة الحرارة التي لم يعتدها سكان هذه القارة. وحذرت من أن أوروبا ستشهد 68 ألف وفاة كل صيف بحلول 2030 وأكثر من 94 ألفاً بحلول عام 2040.

هكذا بدأ يسجّل العالم، وإن بتفاوت، وفيات نتيجة ارتفاع درجات الحرارة المرتبط بتغير المناخ. وكما يخشى الناس الإصابة بأمراض قد تكون قاتلة، أصبح الحر أحد الأسباب المهددة لحياة الناس في الوقت الحالي وخلال المستقبل القريب، إذا لم يُعمل على الحد من تغير المناخ، ومن ثم الحد من آثاره.

(العربي الجديد)

البحر مقصد الناس خلال موجات الحر في أوكرانيا (Getty)

صيف حار في تورونتو، كندا (Getty)

تسجل إسبانيا وفيات كثيرة نتيجة الحرّ (الكس زيا/ Getty)

درجات الحرارة تشهد ارتفاعاً في الصين (زانغ بين/ Getty)

العراق أيضاً يشهد درجات حرارة مرتفعة وسط انقطاع للكهرباء (إحسان محمد احمد/ الأناضول)

الطفلة الروسية تعاني الحرّ أيضاً (صفا كاراكان/ الأناضول)